

هل تسمح الظروف السياسية الراهنة بتغيير نوعى فى علاقة مصر مع إسرائيل؟ الأسباب والمبررات التى تجعل انضمام

مصر إلى «الكويز» خطوة ضرورية

السوق الأمريكية لتمتعه بهذه الميزة التفضيلية التى تقلل تكاليف إنتاجه وتخفف سعره، وتزيد من فرص الإقبال على شرائه.

وطبقا لدراسة أعدتها وزارة التجارة والصناعة المصرية سوف يستفيد من هذا الاتفاق الذى لا يحده موعد زمنى لانتهاه هذه المعاملة التفضيلية، ولا يلزم مصر بمنح ذات المعاملة للمنتجات الأمريكية فى السوق المصرى، مئات من مصانع الملابس الجاهزة فى مصر التى كان

يمكن أن تغلق أبوابها وتسرح عمالها عند انتهاء العمل فى الولايات المتحدة بنظام حصص الاستيراد مع بداية عام ٢٠٠٥، الذى كان يعطى لعدد من الدول بينها مصر فرصة النفاذ إلى السوق الأمريكية فى إطار حصص محددة يتم الاتفاق عليها بين البلدين، ومع إلغاء نظام الحصص عام ٢٠٠٥ تطبقا لاتفاقات الجات، كان يمكن لمصر أن تفقد ١٥٠ ألف فرصة عمل إن لم تسارع بتوقيع اتفاقية «الكويز» التى تعفى مصر من نظام الحصص، وتمكنها من الاستفادة بترتيبات تفضيلية أكثر سخاء، ينظمها قانون أمريكى أصدره الكونجرس

فى خطوة مهمة لتشجيع ومضاعفة صادراتها إلى السوق الأمريكية، وقعت مصر أمس مع الولايات المتحدة اتفاقا اقتصاديا مهما للمناطق الصناعية المؤهلة المعروفة باسم الكويز، يسمح لمنتجات سبع مناطق صناعية مصرية فى القاهرة الكبرى والإسكندرية وبورسعيد بالتنافذ الفورى إلى السوق الأمريكية دون تعريف جمركية أو قيود تحدد حصص كميات التصدير، طالما تراعى هذه المنتجات قواعد المنشأ، وتستخدم فى مكوناتها نسبة من المدخلات الإسرائيلية فى حدود ١١,٧٪ من قيمة المنتج، وسوف تتمتع جميع الصناعات الموجودة بهذه المناطق الثلاث بهذه المعاملة التفضيلية ومنها منتجات الصناعات الغذائية والأثاث، والصناعات الهندسية والكيمياوية، لكن أهم الصناعات التى يمكن أن تستفيد من هذه الميزات التفضيلية صناعة المنسوجات والملابس الجاهزة التى سوف تعفى بمقتضى هذا الاتفاق من رسوم للتعريف الجمركية تصل إلى حدود ٣٠ فى المائة من قيمة المنتج، بما يزيد من فرصة المنتج المصرى على المنافسة فى

على وجه الخصوص كى تمتد مظلة السلام العادل لتشمل كل مسارات الصراع العربى - الإسرائيلى خصوصا الصراع الإسرائيلى - الفلسطينى باعتباره لب مشكلة الشرق الأوسط، كما أن هناك اتفاقات اقتصادية بين البلدين لاتزال جد متواضعة، لم يتجاوز حجم التبادل التجارى ٥٠ مليون دولار، يقترب فيها حجم الواردات المصرية من حجم صادراتها مع إسرائيل.

وبكل المقاييس فإن الفائدة المحققة لمصر من انضمامها إلى اتفاقية الكويز تفوق كثيرا حجم الفائدة التى يمكن أن تحققها إسرائيل، لأن نسبة المكون الإسرائيلى فى المنتج المصرى الذى يمكن تصديره للولايات المتحدة لايزيد على ١١,٧ فى المائة، الأمر الذى يجعل إهدار الاستفادة بهذا القانون إهداراً للمصلحة المصرية، خصوصا أن اتفاقية «الكويز» التى تمثل أكثر صور المعاملات التفضيلية فى الولايات المتحدة سخاء، تفتح آفاقاً واسعة لزيادة حجم الصادرات المصرية إلى الولايات المتحدة فى مجالات عديدة خصوصا صناعة المنسوجات والملابس الجاهزة، حيث تؤكد تقديرات القائمين على هذه الصناعة أنها يمكن أن تتضاعف فى

غضون خمس سنوات إلى حدود ٤ مليارات دولار، تتيح فرص عمل جديدة تصل إلى ٢٥٠ ألف فرصة عمل، فكيف يمكن إهدار هذه الفرصة.

الأمريكى عام ١٩٩٦ بهدف إنشاء علاقات سلام بين دول الشرق الأوسط، وتعزيز العلاقات الاقتصادية مع إسرائيل، يسمح لصادرات المناطق الصناعية المؤهلة فى الدول العربية بالدخول الفورى إلى السوق الأمريكية دون حصص أو رسوم جمركية أو ضرائب، شريطة احتواء هذه الصادرات على نسبة مكونات من الإنتاج الإسرائيلى فى حدود ١١,٧ فى المائة والالتزام بقواعد المنشأ التى تفرض أن يكون حجم المكون المحلى فى أى من هذه الصادرات فى حدود ٣٥ فى المائة، على الأقل، كما تسمح قواعد المنشأ باستخدام مدخلات فلسطينية من قطاع غزة والضفة تصل إلى حدود ١٥ فى المائة من قيمة المنتج المحلى الذى يتم تصديره إلى السوق الأمريكى.

□□□

والحق أن مصر قد تأخرت كثيرا فى الاستفادة من هذا القانون بدوافع الحساسية المفرطة التى أضرت بمصالحها

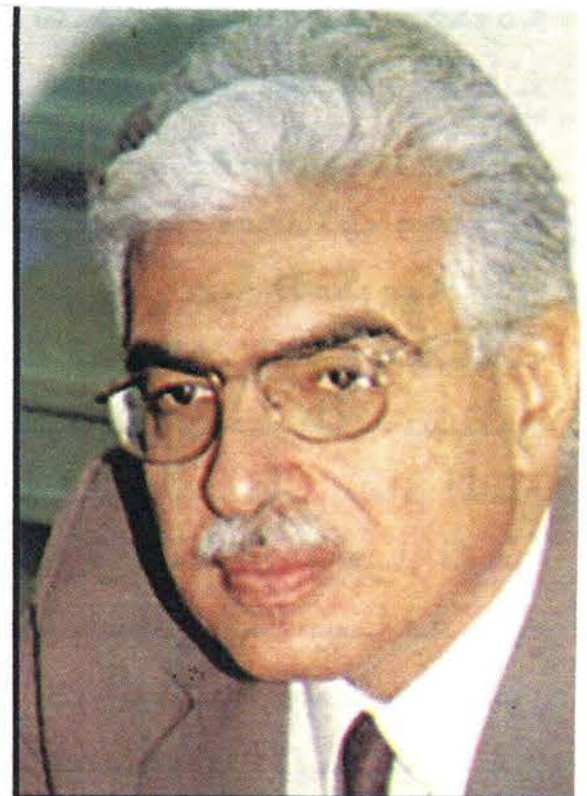
دون مبررات موضوعية كافية، لأن مصر ترتبط بعلاقات سلام مع إسرائيل تتنابها عوارض مختلفة، أحيانا ماتكون دافئة، وكثيرا ماتكون شديدة البرودة طبقا لمواقف الحكومة الإسرائيلية من مسيرة السلام وأسلوب تعاملها مع الفلسطينيين، لكنه فى كل الأحوال ثمة علاقات سلام مصرية - إسرائيلية يحرص عليها الجانبان، وتسعى مصر



د. يوسف بطرس غالى



م. رشيد محمد رشيد



د. أحمد نظيف

وإذا كان الأمر يمس في جوهره علاقات مصر الاقتصادية مع الولايات المتحدة التي تمثل الآن أكبر شريك اقتصادى لمصر، سواء في حجم التبادل التجارى بين البلدين أو في حجم المعونة الأمريكية لمصر «١,٧ مليار كل عام» يصبح من الضروري لمصر أن تبحث عن كل الوسائل الممكنة التي تزيد حجم صادراتها إلى الولايات المتحدة كي تصحح الخلل الجسيم في ميزان التبادل التجارى بين مصر وأمريكا، وتعوض الخفض المتواصل في المعونة الأمريكية لمصر، وتتمكن من النفاذ إلى السوق الأمريكية التي لاتزال تمثل أضخم أسواق العالم وأكثرها نشاطاً وثراء.



وبالطبع فإن زيادة حجم الصادرات

ومن وجهة نظر أخرى، فإن إهدار فرصة الانضمام إلى اتفاقية الكويز أمر يمس العلاقات المصرية الأمريكية بأكثر مما يمس العلاقات المصرية - الإسرائيلية، لأن الطرفين الأساسيين في الاتفاق هما مصر والولايات المتحدة... صحيح أن مصر يمكن أن توقع اتفاقاً مساعداً مع إسرائيل لتحديد المجالات التي يمكن فيها استخدام هذه النسبة من المكونات الإسرائيلية في منتج مصرى يتم تصديره إلى الولايات المتحدة، لكن استخدام المكون الإسرائيلى لتمرير الصادرات المصرية إلى أمريكا، لا يبرر عملاً أو قانوناً كما أنه لا يشكل أى إلزام لمشاركة رأس المال الإسرائيلى في أى مشروعات هذه المناطق المؤهلة إلا أن ترى مصر أن ذلك يمكن أن يدخل في صالحها.

الأسباب والمبررات التي تجعل انضمام مصر إلى «الكويز» خطوة ضرورية

الولايات المتحدة بما قيمته ٤٧ مليار دولار منسوجات وملابس جاهزة، وبرغم أن مصر وقعت اتفاقية «الكويز» أمس فقط، ثمة عشرات من العروض القادمة من تركيا والمكسيك والبرازيل وعدد من المستثمرين المصريين يعرضون الاستثمار في مشروعات من هذا النوع داخل مصر، تتمتع بحقوق

الأفضلية التي تقدمها اتفاقية «الكويز»، ومع ذلك تظل القيمة الأساسية لاتفاقية «الكويز» أنها تمهد الطريق لإقامة منطقة تجارية حرة بين مصر والولايات المتحدة، تؤكد دراسات وزارة التجارة والصناعة أنها يمكن أن تزيد الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ١,٨ في المائة وترفع معدل نمو الصادرات المصرية إلى أمريكا بنسبة ٥١٪، وإلى دول الاتحاد الأوروبي بنسبة ٣١ في المائة، وإلى الدول العربية بنسبة ٣٠ في المائة لأن النفاذ إلى السوق الأمريكية يساعد على نفاذ المنتج المصري إلى كل أسواق العالم.



إن تجربة الأردن مع اتفاقية «الكويز» التي وقعت الأردن والولايات المتحدة عام ١٩٩٩ أي قبل مصر بخمسة أعوام، تشير إلى نجاح ملحوظ حققه الأردن في قيمة

المصرية إلى العالم الخارجي هو الحل الصحيح لمشكلة البطالة في مصر، لأن زيادة الصادرات تساعد على خلق فرص عمل حقيقية تزيد الناتج الوطني المحلي، وترفع مستوى المعيشة، وتفتح أبواب الرزق لمئات الآلاف من شباب مصر الذين يدخلون سوق العمل كل عام، وإذا كانت مصر تحتاج إلى ٦٠٠ ألف فرصة عمل كل عام كي تلبي مطالب شبابها الذي يتوق إلى فرصة عمل منتج، فإن الطريق الوحيد والصحيح لتحقيق هذا الهدف هو التركيز على هدف التصدير، واعتباره كما قال الرئيس مبارك قضية حياة أو موت، وإسقاط كل القيود والعقبات التي تحول دون تدفق الاستثمارات على مصر للمساهمة في مشروعات إنتاجية ضخمة ومتوسطة وصغيرة تستهدف زيادة قدرة مصر على المنافسة في أسواق العالم.

وما من شك في أن انضمام مصر إلى اتفاقية «الكويز» سوف يزيد من قدرة مصر على جذب استثمارات جديدة تزيد الاستفادة من الاتفاقيات التفضيلية التي تعطى للمنتج المصري في إطار شروط المنشأ حق النفاذ الفوري والحر إلى السوق الأمريكية دون قيود الحصص أو الجمارك، خصوصاً أن حجم صادرات مصر من المنسوجات والملابس الجاهزة لا يزال في حدود مليار دولار يمكن أن ترتفع إلى ٥ مليارات في غضون سنوات محدودة، ويمكن أن تزيد على ذلك مع عودة تدفق الاستثمارات إلى مصر، لأن الصين وحدها تصدر كل عام إلى

كل فرصة متاحة تساعد على نفاذ المنتج المصري إلى أسواق الخارج، ويعيد تهيئة مناخ مصر الاقتصادي بما يساعد على تشجيع المبادرات الوطنية، وجذب رؤوس أموال عربية ضخمة تود الاستثمار في مصر لكنها تخشى متاعب البيروقراطية، وتقلب القرار، وغياب القدرة على التنبؤ بتوجهات الغد.



ويبقى السؤال المهم،

إن كانت كل الظروف الاقتصادية في صف انضمام مصر إلى اتفاقية «الكويز»، التي يمكن أن تضاعف صادرات مصر إلى الولايات المتحدة إن التزمت بقواعد المنشأ، وسمحت بوجود نسبة محددة من مدخلات إسرائيلية الصنع في أي إنتاج مصري يتم تصديره إلى الولايات المتحدة، فهل تساعد الظروف السياسية السائدة في الشرق الأوسط على هذا التغيير النوعي في علاقات مصر مع إسرائيل والولايات المتحدة؟!.

الظواهر كلها تقول نعم، هناك متغيرات طرأت على الموقفين الأمريكي والإسرائيلي بعد رحيل عرفات، وثمة فرصة سانحة لتحريك جهود التسوية بعد التحول الذي طرأ على موقف الرئيس الأمريكي، وجعله يدرك ضرورة قيام الدولة الفلسطينية في كسب حربه على الإرهاب، كما أن هناك تغييراً ملحوظاً

صادراته إلى الولايات المتحدة، التي ارتفعت من مليوني ونصف المليون دولار إلى ما يقرب من ٦٠٠ مليون دولار، كما زادت فرص العمل بنسبة ٦٣ في المائة، نسبة كبيرة منها تذهب إلى عمال أجانب استوردتهم الأردن من الخارج، كما ارتفع حجم الاستثمارات هناك بصورة ملحوظة.

صحيح أن الأردن «٥ ملايين نسمة» يظل بلداً صغيراً لإمكانات قياساً على مصر «٦٧ مليون نسمة»، لكن الأرقام تشير إلى تفوق نسبي في الأردن في نسبة الاستثمارات والصادرات السلعية قياساً على الناتج المحلي للبلدين، والتوقعات المصرية تقول إن انضمام مصر إلى اتفاقية «الكويز» يمكن أن يحقق لها فوائد أكبر مما تحقق للأردن لفروق القدرة

الاقتصادية، مع احتمالات كبيرة لزيادة حجم الاستثمارات الخارجية في مصر بسبب اتساع السوق المصرية.

ولا أريد أن أسترسل في سرد توقعات وتنبؤات معظمها حكومي المصدر، يمكن أن تصبح مجرد أضغاث أحلام إن لم يساندها جهد شجاع وإخلاق من حكومة الدكتور أحمد نظيف، يسقط كل الذرائع والعقبات التي تحول دون تدفق الاستثمارات على مصر بمعدلات معقولة، ويقلص سلطة البيروقراطية الحكومية التي تعيق بأكثر مما تساعد، ويقدم مصلحة مصر على أية حساسيات مفرطة، ويستثمر

الحصار على المدن الفلسطينية، وتتسحب فيه دبابات الإسرائيليين من كل المناطق المأهولة، ويكون فيه للفلسطينيين في القدس الشرقية الحق في الانتخابات والترشيح كما حدث في انتخابات ١٩٩٦.

وربما يكون الموقف الأكثر حذرا أن تأخذ مصر موقف الترقب والانتظار، تفعل مثل الباقيين، تكتفي بالفرجة من بعد دون الانغماس في الموقف، لكن مصر إن فعلت ذلك تساعد على تقزيم دورها، بل لعلها تكون قد أخلت بمسئولياتها تجاه الشعب الفلسطيني لأن قيمة مصر أن تأخذ المبادرة، وتعمق المسار الصحيح، تساند ما يستحق المساندة وترفض ما ينبغي رفضه، وتدرك أن السلام العادل قد أصبح مسئوليتها الأساسية، وأنها مصدر الشرعية الوحيد لكل خطوة صحيحة تتم على الطريق □

مكرم محمد أحمد

في الموقف الإسرائيلي، واستعدادا أكبر للتعاون مع الفلسطينيين، وإدراكا متزايدا لأهمية الدور المحوري الذي يمكن أن تلعبه مصر من أجل ضمان انسحاب إسرائيل من غزة وجزء من الضفة في مناخ آمن يضمن قدراً متزايداً من التنسيق مع الجانب الفلسطيني.

ولا أعتقد أن مصر قد غيرت شيئا من ثوابت موقفها في قضية السلام، لأن المعلن حتى الآن من جانب الولايات المتحدة وإسرائيل، أن انسحاب غزة سوف يكون جزءاً من تطبيق خارطة الطريق، وأن المصريين سوف يكونون هم المسؤولين عن أمن حدودهم مع قطاع غزة بعد انسحاب القوات الإسرائيلية من ممر فيلادلفيا، وأن الطرفين الأمريكي والإسرائيلي، سوف يبذلان غاية جهدهما كي تتم الانتخابات الفلسطينية في مناخ نظيف وديمقراطي، تزول فيه الحواجز والموانع التي تفرض